OPEN ACCESS
Received: 14 -11 -2024
Accepted: 29- 02-2024

الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

Arabic Sciences in the Studies of Nabil Ali: A Study in Conceptualization Criticism and Its Principles

Dr. Muqbil Bin Ali Al-Dadi*
madady@uqu.edu.sa

Abstract:

The study addresses Nabil Ali's perspectives on Arabic language sciences, examining his perceptions of curricula, issues, and characteristics, and seeks to elucidate the underlying principles and models shaping his linguistic framework. The research is structured into an introduction and four sections: Principles and Foundations, Features of Conceptualization, Starting Points for Development, and Reviewing Conceptualization. It endeavors to reconcile Nabil Ali's views on Arabic sciences, identifying their common origins and contrasting them with the actual state of these disciplines. Findings suggest that Nabil Ali's focus is primarily on morphology and syntax, and lexicography, neglecting other branches of Arabic language studies. This narrow focus is attributed to his adherence to contemporary linguistics and the constraints imposed by computational processing requirements, resulting in an incomplete portrayal of Arabic sciences marked by scientific and cognitive inaccuracies.

Keywords: Arabic Sciences, Computational Linguistics, Linguistics, Morphology and Syntax.

* Associate Professor of Linguistics, Department of Arabic Linguistics, and Arabic Morphology and Syntax, Faculty of Arabic Language, Umm Al-Qura University, Saudi Arabia.

Cite this article as: Ali Al-Dadi, Muqbil Bin Ali. (2024). Arabic Sciences in the Studies of Nabil Ali: A Study in Conceptualization Criticism and Its Principles, *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *6*(2): 30 -57.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
DOI:https://doi.org/10.53286/arts.v6i2.1936

الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 2024/11/14م
تاريخ القبول: 2024/02/29م

علوم العربية في دراسات نبيل علي: بحث في نقد التصوّر و منطلقاته

د. مقبل بن علي الدعدي*
madady@uqu.edu.sa

الملخص:

ينطلق البحث من مشكلة بحثيّة، وهي اختبار التصوّر الذي رسمه نبيل عليّ عن علوم اللغة العربية، وما يتعلق بها من تصوّرٍ للمناهج والمسائل والقضايا والخصائص، ومناقشة ذلك الإدراك، مع محاولة بيانِ الأصول المؤسسة لهذا الإدراك، والنماذج الظاهرة والكامنة المشكّلة للفكر اللغوي عنده. تم تقسيم البحث إلى مقدمة وأربعة محاور، المحور الأول: أصول وأسس، المحور الثاني: ملامح التصوّر، المحور الثالث: منطلقات التطوير، المحور الرابع: مراجعة التصوّر، ويجمع البحث تصورات نبيل علي لعلوم العربية، ويحاولُ استخلاصَ الأصولِ المشتركةِ لها، ويقارنُ بين تصوّر نبيل علي لعلوم العربية، وحقيقة هذه العلوم. ووتوصل البحث إلى أن نبيل علي لم يتطرق إلى علوم اللغة العربية كلّها، وإنما اقتصر على الصرف والنحو والمعجم، وللأصول التي بيّنها البحث أثرٌ في هذا الاقتصار، فنبيل علي تابعٌ للسانيات المعاصرة، وناظرٌ فيما تتطلبه المعالجة الآلية، ولكنّه يُعدّ قصورًا في تصوّر علوم العربية بالنظرة الشمولية. صورة علوم العربية غير دقيقة، وفيها العديد من الأخطاء العلمية والمعرفية.

الكلمات المفتاحية: علوم العربية، اللسانيات الحاسوبية، علم اللغة، النحو والصرف.

* أستاذ اللغويات المشارك - قسم اللغة والنحو والصرف - كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: الدعدي، مقبل بن علي. (2024). علوم العربية في دراسات نبيل علي: بحث في نقد التصوّر ومنطلقاته، *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، 6*(2): 30-57.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
DOI:https://doi.org/10.53286/arts.v6i2.1936

مقدمة:

في عام 1988م أصدر نبيل علي كتابه (اللغة العربية والحاسوب)، وهو كتابٌ جديدٌ في أسلوبه، وفي منهجه، وفي موضوعاته، فالكتاب يُعدّ باكورة الأعمال في "علم اللغة الحاسوبي" في العالم العربي، وأول مؤلَّفٍ عربي يتناول بالدرس والبحث العلاقة بين العربية بمستوياتها كافّة والحاسوب، وقد وصفه نهاد الموسى بخطوة واسعة واثقة تنتظم مشروعًا مستوعبًا لتأسيس اللسانيات الحاسوبية في العربية على أساس نظري وتطبيقي في آن واحد معا (علي، 1990، ص 251).

وعلم اللغة الحاسوبي علمٌ جديد -عند صدور المؤلَّف- ينتمي إلى حقل معرفيّ بينيّ يجمع بين التنظير اللغوي، وتقنيات الحاسوب، والغاية منه تطويعُ اللغة للحاسوب، ورفعُ الأجهزة الحاسوبية إلى مستوى العقل البشري في إبداع اللغة وفهمها، وحُسْن التعامل معها، وجودة دراستها بشكل عام.

إذن هذا الحقل المعرفي مكوّن من علمين رئيسين، هما: علوم اللغة، وعلوم الحاسوب، ومن المعلوم أنّ للعرب علومًا وفنونًا ومعارف تتعلق بدراسة اللغة العربية، وأمّا علوم الحاسوب فليس لها إسهامٌ فيه، فعلم الحاسوب علمٌ جديد، نشأ في بيئة غير عربية.

ومن شأن العلوم البينيّة التأثّر والتأثير سواء في المنهجية، أو في المسائل والقضايا بما يتوافق والغايةَ من الفرعِ المعرفيّ البينيّ، وتبرز مجموعةٌ من الإشكالات والتساؤلاتِ نتيجةً لهذا التلاقي، فكلُّ علمٍ في الأصل له منهجٌ أو مناهجُ معتمدةٌ، وله غاياتُه المحددةُ، ولهما- أي: المنهج والغاية- تأثيرهما في تناول الظواهرِ والوقائعِ، وتنازعُ الأنظارِ مؤذنٌ بشيء من الاختلاف، وهذا الشأنُ في العلوم المتفقةِ في المصدر، والمنتميةِ إلى ثقافة واحدة، وأما العلومُ البينيّةُ المختلفةُ في المصدر فالإشكالاتُ فيها أكثر، والاختلافُ أشد.

والعلاقةُ بين اللغة العربية وعلومِها وعلومِ الحاسوب هي من هذا القبيل، فعلمُ اللغة الحاسوبي علمٌ نشأ في بيئة غربية، وطُبّق في أول أمره على لغاتٍ غيرِ اللغة العربية، وفي نقل هذا العلم من بيئته إلى بيئة أخرى لها ثقافتُها، ولها حضارتُها، ولها إرثُها اللغوي مظنةُ ظهورِ إشكالاتٍ متعددة في التنظير والتطبيق.

ويأتي نبيل علي في مقدمة الروّاد العرب الذين أسهموا في هذا الاتجاه المعرفي، ومن أشهرِهم، وقد أصبحت دراساتُ نبيل علي مرجعًا لا يتخطاه من يتطرق إلى علم اللغة الحاسوبي في الثقافة العربية؛ مما يؤهلُ إسهامَه لأن يكون أنموذجًا لبحث الآثار المترتبة على هذا اللقاء بين حقلين معرفيين من بيئتين مختلفتين، وما يتبع ذلك من قضايا منهجية وأسئلة معرفية، وتصوّرات تطويرية، وقد اخترت من بين تلك القضايا قضية تصوّر علوم اللغة العربية من وجهة نظر نبيل علي، فقد أفرد لهذه القضية كتابا مستقلًا: (اللغة العربية والحاسوب) وخصّص لها فصولًا في كتبه الأخرى، وهذا يؤكد مركزيّة هذه القضية في فكره، وأهمية حضورها في رؤيته كما سيأتي بيانُ ذلك.

وتتركز مشكلةُ البحث في إدراك نبيل علي لحقيقةِ علوم العربية، والتصوّر الذي بناه عن واقعها، وما تبع ذلك من محاولات لكشف المشكلات، وما طرحه من أفكار لتطوير علوم العربية، ومناقشة ذلك الإدراك مع محاولة بيانِ أصوله المؤسسة، والنماذج الظاهرة والكامنة المشكّلة للفكر اللغوي عند نبيل علي. وتَتْبعُ هذه الإشكاليةَ الرئيسةَ العديدُ من الإشكاليّات الفرعية نجملها في أسئلة البحث، ومنها.

- لماذا الحديث عن علوم العربية في هذا المشروع؟ والسؤال هنا يتعلق بسياق الحديث عن علوم العربية في مشروع نبيل علي، والغاية منه.
- ما العلوم التي ركّز عليها نبيل علي؟ وما العلوم التي أغفلها؟ وما العلة من الذكر وعدمه؟
- كيف صوّر نبيل علي علوم العربية؟
- ما المصادر المذكورة وغير المذكورة التي شكّلت رؤية نبيل علي لعلوم العربية؟
- ما مدى واقعية هذا التصوّر؟ وما مدى انضباطه المنهجي؟
- ما المنطلقات التي اعتمدها في رؤيته لتطوير التنظير اللغوي العربي؟

ويهدف البحث إلى حلّ إشكاليةِ البحث المذكورة، والإجابة عن أسئلتِه المطروحةِ بمنهجيّة علميةٍ، وتقويم هذه التصوّر، ومنها:

- الكشف عن ملامح تصوّر نبيل علي لعلوم العربية.
- الوصول إلى الأسس العلمية والمعرفية والمنهجية التي انطلق منها نبيل على، وبنى عليها تصوّره.
- النظر في علاقة التصوّر بما استجد من معارف علمية، وأثرها في رؤيته لإشكالات علوم العربية، ومقترحات تطويرها.

ومما سبق من التوطئةِ والإشكاليّةِ والأسئلةِ تتضح أهميّةُ البحثِ، ويمكن إجمالُها في النقاط الثلاث الآتية:

الأولى: تعلّقُ البحثِ بحقلٍ معرفيٍّ لا تستغني عنه أمةٌ من الأمم، فالأمةُ التي لا تحسن استخدامَ الحاسوبِ بلغتِها أمةٌ أميّةٌ تعيش عالة على منجزات غيرها، وفي المقابلِ هذا الحقل المعرفي لا يزال متجددًا متطورًا، فنحن بحاجة إلى دراسة المشاريع العربية دراسةً علميةً؛ لاستخلاص ثمرات تلك التجارب بمحاسنها ومساوئها، ومعرفة الثابت الذي لا يحسن تغييره، والمتغيّر الذي يمكن تبديله.

الثانية: تعلّقُ البحثِ بدراسةِ علومِ العربية من الخارج، من وجهة نظر الحاسوبيين، وهي دراسةٌ تستحقُ المراجعةَ، والوقوفَ على أبرزِ خصائص علوم العربية، وأهمِ الإشكالات التي يراها الآخرون، فلعلّ هذه الإشكالات غير مشكلة عند المختصين، أو لعلها إشكالات حقيقية، لكن في التركيز عليها، وإبرازها ما يعين على حلّها.

الثالثة: تعلّقُ البحث بمفكّر يُعدّ من أهم المختصين في علم اللغة الحاسوبي، وهو نبيلٌ علي، فلا يخلو برنامجٌ علميّ له علاقة باللغة العربية لا يتصل بإنتاج نبيل علي الفكريّ، وقد أصبحتْ مؤلفاتُه مقررةً في كثير من الجامعات العربية، فانتشار أفكاره، وتقريرها، وشمولها، تستدعي مراجعة نقدية، ومناقشة موضوعية، وهذا من حقوق الأفكار المركزية على الباحثين، فيجب تثوير أفكاره، والحوار معها.

وينفتحُ البحثُ في البدءِ على فرضيتين رئيستين تجمعان حزمةً من الفرضيات الفرعية، التي يسعى البحث إلى تأكيدها أو دحضها، أو تعديلها، وهما:

الفرضية الأولى: يفترض البحث دقةَ وصفِ نبيل علي لعلوم العربية، وصحةَ إدراكِه لها، ولعلّ ذلك يعود إلى أسباب منها: الرجوع إلى المصادر الأصيلة، القراءة الجادة، استيعاب مناهج اللغويين، والاستعانة بالمختصين، ومعرفة الغاية من علوم العربية.

الفرضية الثانية: لم يكن تصوّر نبيل علي لعلوم العربية تصورا دقيقا، وفي إدراكِه لها شيءٌ من عدم الضبط، ولعلّ ذلك يعود إلى جملة من الأسباب: ضغطِ النماذج الكامنة، محاكمةِ علوم العربية على ما استجد من علوم ومعارف، القراءةِ الانتقائية، عدمِ الرجوع إلى المصادر الأصيلة، أو الإسقاطية، وعدمِ استيعاب الأصول اللغوية، ولأنه غيرُ مختص – فهو مهندس طيران- وعدمُ الاختصاص مظنّةُ عدم الضبط.

ومن الدراسات السابقة التي وقف عليها البحث:

- اللغة العربية والحاسوب عند نبيل علي وعبد ذياب العجيلي، لإيمان بلحداد، وزهور شتوح، مجلة جسور المعرفة، مج7، ع1، مارس2001م

وفكرة البحث دراسة إسهام نبيل علي وعبد ذياب العجيلي في العربية والحاسوب، وتحديد أوجه الاتفاق والافتراق بينهما، وقد عرض البحثُ عملَ نبيل وذياب عرضًا وصفيًا، وخلُص إلى أوجه الاتفاق، ومناطها محاولة إقامة الحوار بين الإنسان والآلة، ومعالجة اللغة العربية آليا، واستخدامهما اللغة العلمية الواضحة، وأما الاختلاف ففي: تناول العلاقة بين اللغة العربية والحاسوب بالتفصيل عند نبيل علي.

وطرح البحث منطلقات تطوير البحوث اللسانية الحاسوبية العربية.

- كتاب اللغة العربية والحاسوب لنبيل علي (مراجعة) المجلة العربية للعلوم الإنسانية، نهاد الموسى، جامعة الكويت، ع38، مج 10، 1990م، ص244

وهي مراجعة علمية تقع في صفحات ثمان قدّم فيها الباحث كتاب (اللغة العربية والحاسوب)، وعرّف بموضوعه وأثنى عليه في شمول طرحه، وحسن أفكاره، وأخذ عليه بعض الأخطاء النحوية

والأسلوبية، وذكر الباحث أنّ نقد مثل هذا الكتاب يتطلب ثقافة واطلاعًا على اللسانيات المعاصرة النظرية والتطبيقية، وعلوم الحاسب.

- اللغة العربية والحاسوب لنبيل علي، تلخيص علي صبري فرغلي، مجلة عالم الفكر، مج 20، ع 3

وهو في الأصل ملخصٌ للكتاب، وتعريف به، وفي نهاية التلخيص قدّم الباحث تحليلًا مقتضبًا، وتعليقًا مختصرًا على الكتاب.

وهذا البحث الذي أقدمه يتعلق بصورة علوم العربية عند نبيل علي في هذا الكتاب (اللغة العربية والحاسوب) وغيره، وبهذا لا أعلم من تناول هذه المسألة في فكر نبيل علي.

ومن أجلِ حلّ إشكالية البحث، وإجابة أسئلته، وتحقيق أهدافه يتخذُ البحثُ المنهجَ الوصفيّ التحليليّ منهجًا له، إذ يجمع تصورات نبيل علي لعلوم العربية ويحاولُ استخلاصَ الأصولِ المشتركةِ لها، ويقارنُ بين صورةِ نبيل علي لعلوم العربية، وحقيقة هذه العلوم.

وقد اقتضت هذه المنهجية تقسيم البحث على أربعة محاور:

المحورالأول: أصول وأسس

المحورالثاني: ملامح التصوّر

المحورالثالث: منطلقات التطوير

المحورالرابع: مراجعة التصوّر

وقبل المحاور مقدمة البحث وفيها أدبياته، وبعدها النتائج.

تنبيهات قبل البدء:

أ- لا يُعنى البحث بتقويم مشروع نبيل علي كاملا.

ب-لا يرصد البحث آخر تطورات علم اللغة الحاسوبي، وعلاقة العربية بالحاسوب.

ت-لم يتطرق البحث إلى الكتابة مع أخذها حيزا في دراسات نبيل علي؛ لأنها ليست من علوم اللغة.

المحورالأول: أصول وأسس

لكلّ مفكرٍ له إسهامٌ في المجالات المعرفيةِ أصولٌ ينطلق منها، وأسسٌ يَبني عليها تصوراتِه، وهذه الأصولُ تدخل فيها التصوراتُ العامةُ عن المعارف والعلوم، وطرائقِ تكوّنها، ومناهجِ الاستدلال فيها، وغاياتِها، وعلاقةِ بعضها ببعض، وما يتبع ذلك من رؤيةٍ شاملة لمنظومة الحضارة، وعلاقتها بهويّة الأمة وثقافتها، وإنتاجها الفكري، والتمايز بين الأمم في كلِّ ذلك، وقد تكون عكسَ ذلك، فقد يَتبنى المفكّرُ القولَ بأنّ العلوم والمعارف منجزٌ إنسانيٌّ لا علاقةَ له بالهويّة، ومن واجباتِ المثقف نقلُ المعارف والعلوم إلى بيئته.

لا نريد الولوجَ في مناقشة هذه الاتجاهات، وإنما الغايةُ الإشارة إلى أنّها من الأسس المشكّلة للأفكار، والمنطلقات المؤثرة فيها.

ونبيل علي عالمٌ له الريادة -كما ذكرنا من قبل- في علم اللغة الحاسوبي، والمتتبعُ لما قدمه من أعمال علميّة سيجد جملة من الأصول التي توجهُ أفكارَه، والأسسِ التي تنظُم آراءَه، وكانت رؤيته لعلوم اللغة العربية متأثرة بها، وهذه الأصول من وجهة نظري لا تخرج عن ثلاثة:

الأصل الأول: المادة اللغوية وطبيعتها

قد يبدو هذا الأصلُ طبعيًّا في مشروعٍ يتعلقُ باللغةِ العربية والحاسوبِ، فالشقُّ الأول من المشروع هو اللغة، وقيامُ تلك المشاريع هو من أجل خدمة اللغات آليًا، فعدُّ هذا من الأصول هو من قبيل توضيح الواضح، وذكر المعلوم، والتنبيه على غير المغفول عنه، فقد نصّ نبيلٌ على 1988 على عدّ اللغة مدخلًا مناسبًا لمشروعه (ص 15)، ولكن في الحقيقة ثمة قضايا أكثر تفصيلًا، وأقوى أثرًا في تصوّرات نبيل علي، ويمكن تقسيم الكلام في هذا الأصل إلى قسمين: الأول: يتعلق باللغة العربية، نسعى فيه لبيان موقف نبيل علي من اللغة العربية، والثاني: يتعلق باللغات الأخرى؛ لنكمل به التصوّر الكامل عن هذا الأصل.

القسم الأول: اللغة العربية

ينطلقُ نبيل علي في تصوراتِه عن اللغة العربية من منطلقين: **الأول:** اللغةُ العربية كغيرها من اللغات قابلةٌ للمعالجة الآلية، وتخلّفُ العربِ عن الإسهام في التقنية لا يلزم منه تخلفُ لغتهم، وعدمُ قبولها المعالجة الآلية، وما فتئ نبيل علي يرد على القائلين بتخلف العربية، والمشككين في قابليتها للمعالجة الآلية، يقول: " وصل سوء الفهم لعلاقة العربية بالحاسوب إلى حد وصفها . أي «العربية» بعدم قابليتها للمعالجة الآلية. وإني لعلى اقتناع بأن هذا الحكم يتصف بالتجني المتسرع الذي يتجاهل كثيرا من الحقائق اللغوية والفنية، وبأن النظرة العميقة المتأنية ستكشف لنا كثيرا من الأمور التي تجعل من «العربية» موضوعا مثيرا وشيقا للمعالجة الآلية بقدر يفوق اللغة الإنجليزية نفسها" (علي، 1988، ص 173).

لم يذكر نبيل علي أسماءَ المتبنين لهذا القول، ولا حججهم، ولكن الذي يعني البحث هنا الكشف عن أحد الأصول التي ينطلق منها نبيل علي، ويستحضرها في تقديم تصوراته.

وأما **المنطلق الثاني** فهو التأكيد على خصائص اللغة العربية، فنجد نبيل علي تارة يؤكد ضرورة التنبّه إلى خصوصيّة اللغة العربية، وخطورة محاولة طمس خصائصها، ولو كان ذلك الطمس من أجل تهيئتها للمعالجة الآلية (علي، 1988، ص 16)، وتارة يحاول تتبع خصائص اللغة العربية، والتركيز عليها، وقد عدّ منها: التوسط اللغوي، وحدة الخاصية الصرفية، والمرونة النحوية، والانتظام الصوتي، وظاهرة الإعراب، والحساسية السياقية، وتعدد نظم الكتابة، واعتماد المعجم على الجذور، وشدة التماسك بين عناصر المنظومة اللغوية، وحدة الفائض اللغوي (علي، 1988، ص 60، 61)، وعلى المختصين مراعاةُ هذه الخصائص، واستحضارُها والمحافظة عليها عند محاولات تطوير اللغة العربية، أو علومها.

ومما يتصل بهذا القسمِ إدراكُ نبيل علي لوجود نمطين من الأداء اللغوي (الفصيح والعامي)، وينحازُ نبيل علي 1988 إلى الفصحى، ويرى ضرورة التصدي علميًّا وليس عاطفيًّا لكلّ دعوة من شأنها تقزيم الفصحى، وتعظيم العامية، فالعامية من شأنها القضاءُ على كثيرٍ من خصائص اللغة العربية كالترابط النحوي، والإعراب، وطرائق تكوين الكلمات، ويخشى من تبنيّ بعض النظريات اللسانية التي قد تعدّ اللغة العربية الفصحى لغة غير حيّة (ص 68).

القسم الثاني: اللغات الأخرى:

إن ما تقدم في القسم الأول لا يعني إغفالَ الإفادةِ من المنجز التقني، وما بُني عليه من توصيف للغات الأخرى، فتحت عنوان: "العموميات اللغوية وخصوصيات اللغة العربية" أشار نبيل إلى المشترك اللغوي، والمبادئ الموحّدة في اللغات كلّها، والمبادئ الخاصة باللغات السامية، و"النظر إلى العربية أولا، بصفتها حالة خاصة من المنظومة اللغوية العامة، وثانيا، باعتبارها فرعا من فروع فصيلة اللغات السامية، يوفر كثيرا من الجهد النظري والتطبيقي على السواء، ويساعد على رد كثير من ظواهرها وخصائصها إلى أصله العام الذي تشترك فيه مع باقي اللغات الإنسانية بصفة عامة، واللغات السامية بصفة خاصة" (علي، 1988، ص 15).

هذا وقد أولى نبيل علي اللغة الإنجليزية مزيدَ اهتمام، فمن يقرأ مؤلفات نبيل علي يدرك مركزية اللغة الإنجليزية في فكره، فعينٌ على اللغة العربية والأخرى على اللغة الإنجليزية، تعقد المقارنة بينهما، وترقب ما قُدّم للإنجليزية من خدمات وصفيّة وتقنيّة.

"الفروق الأساسية بين العربية والإنجليزية على مستوى المنظومة اللغوية الشاملة"، "المقارنة بين معالجة العربية والإنجليزية آليا"، "مقارنة بين الصرف في العربية والإنجليزية" هذه عناوين فرعية في كتاب (اللغة العربية والحاسوب)، وفيها دلالة على ما ذكرته من مركزية هذا الأصل واستحضار اللغة الإنجليزية في مشروع نبيل علي، ومن وجهة نظري يعود ذلك الاهتمام إلى سببين رئيسين:

الأول: طغيان اللغة الإنجليزية، وهيمنتها على كثير من جوانب التقنية، وقوة انتشارها (علي، 1988، ص 7).

الثاني: بيان الفروق بين اللغة العربية واللغة الإنجليزية، فنبيل علي يستحضر التجارب العربية الأولى في الحاسوب، وهي تجارب حاولت التعريب، والنقل من المعالجات التي بُنيت على اللغة الإنجليزية، ولم تتجاوز ذلك إلى ما يتوافق وبنية اللغة العربية وخصائصها، وفي هذا إخضاع للعربية لبعض القيود غير المناسبة لها (علي، 1988، ص 16).

وهو بهذه المقارنة يحاول التركيز على الاتفاق والافتراق بين اللغتين؛ ليتميز الجائز نقله عن الممتنع، وقد صرّح بأنّه من وجهة النظر الحاسوبية اللغة العربية واللغة الإنجليزية طرفا نقيض (علي، 1988، ص 7).

الأصل الثاني: المعالجة التقنية ومتطلباتها

ذكر نبيل علي في مقدمة كتابه "اللغة العربية والحاسوب" ثلاثة دوافع لمشروعه، وهي: دوافع تقنية، ودوافع لغوية، ودوافع عامة (علي، 1988، ص 3).

ومن الدوافع التقنية: التعامل باللغات الطبيعية للتحاور مع الحاسوب، والنشر الإلكتروني، ومن يقرأ فهرس كتابه السابق يدرك مدى حضور هذا الأصل، فمعالجة اللغة العربية هدف من أهداف نبيل علي، وهذا الهدف يقتضي النظر، والإفادة من معالجات اللغات الأخرى، فمن فصول الكتاب ومباحثه: "المعالجة الآلية لمنظومة اللغة العربية"، "المعالجة الآلية لمنظومة الكتابة العربية"، و"المعالجة الآلية لمنظومة الصرف العربي"، و"المعالجة الآلية لمنظومة النحو العربي"، و"المعالجة الآلية للكلام العربي".

وكان لهذا الأصل أثره في رؤية نبيل علي في خصائص اللغة العربية، وخصوصية علومها، وفي أزمتها، ومشكلاتها أو فجواتها كما سيأتي بيانه.

الأصل الثالث: اللسانيات النظرية ومناهجها

ثالثُ الأصول المشكّلة لفكر نبيل علي، والمؤثرة على رؤيته للغة العربية، وتصوراته عنها وعن علومها اللسانياتُ الحديثةُ، فنبيل ينطلق من مجموعة من النظريات اللغوية ويتبناها في مشروعه، ومما يدل دلالة واضحة على ما ذكرتُ عدَّه إغفالَ الفكر العربي النظرية التوليدية من مشاكل التنظير للغة العربية (علي، 1988، ص 77).

ويحاول دائمًا في مشروعه تقريب النظريات اللسانية الحديثة للقارئ العربي، ولفت نظره إلى تنوعها، وتقدمها، ولم يخلُ مؤلف من مؤلفاته من الحديث عن العديد من النظريات اللسانية الحديثة

هذا وللسانيات التحويلية الحظوة والتقديم في أطروحات نبيل علي، والسبب في ذلك يعود إلى: عدّها مركزًا للدراسات اللغوية المعاصرة، فالنظريات الأخرى -من وجهة نظر نبيل- جاءت متممة لها، أو مصححة لها، فهي ردة فعل لها (علي، 1988، ص 361). وقد أشار نهاد الموسى إلى تحيّز نبيل علي إلى التحويلية (الموسى، 1990، ص 247).

وسنرى فيما بعد آثار هذا الأصل في تصوّر نبيل علي لعلوم العربية، وأهم مشكلاتها، ومنطلقات تطويرها.

هذه الأصول الثلاثة يرى الباحث أنّها محركاتُ الفكر اللغوي عند نبيل علي، اختصرتُ الحديث عنها؛ لأن ما سيأتي نماذج وأمثلة ومظاهر لانعكاس هذه الأصول.

المحور الثاني: ملامح التصوّر

حديثُ نبيل علي عن علومِ اللغة العربية لا يخرجُ في الأغلب عن سياقِ المشكلاتِ، أو بتعبيرِه أحيانًا الأزمات، أو الفجوات، فقد ركّز نبيل علي كثيرًا على عيوب التنظير اللغوي العربي، وأزمات علوم اللغة العربية، فيجملُ الحديثَ عن مشكلات علوم العربية في بعض المواطن، ويفصّل الحديثَ عن مشكلات كلّ علم أحيانا أخرى (علي، 2005، ص315).

وبهذا وقع نبيل علي في إشكالٍ منهجيّ لا تخطئه عينُ القارئ، وهو كثرةُ التقسيمات، وتكرارُ الأفكار، وما يتبعُ ذلك من خلطٍ أحيانًا، وقد كان العزمُ -بعد جمعِ كلّ ما ذكره عن علوم العربية- الاحتفاظَ بترتيباتِه، وتقسيماتِه؛ ليسهل التصوّر، ويستحضر القارئُ رؤيته، ولكن عدلتُ عن ذلك لسببين: الأول: الوقوع فيما أخذتْه على المؤلف من تكرار، والثاني: شهرة كتب نبيل علي وتوفرها بين يدي القرّاء، وبناءً على ذلك رأيت استخلاصَ الأفكار الرئيسة في تصويره للتنظير اللغوي العربي من المشكلات إلى الخصائص، وسأبدأُ بما أولاه العناية المزيدة، وهي المشكلات.

أولًا: مشكلات علوم العربية

يرى نبيل علي في السبيل إلى نجاح مشروعه ضرورةَ دراسة الواقع اللغوي العربي، ومقارنته بالواقع اللغوي العام، ومن أجل معالجة اللغة آليًا يجبُ استثمار الممكنات النظرية والتطبيقية، وتطويرها، والتطويرُ يتطلبُ معرفة جوانب القوة والضعف، أو المستويات التي ينبغي تصحيحها، ولذلك كان التركيز على مشكلات علوم العربية، وقد ذكر مجموعةً من مشكلات علوم العربية عامة، وأخرى خاصة بعلم منها، وسأذكر أهمها:

1- غياب المنهج الشامل

يرى نبيل علي قصورَ نظرة اللغويين العرب، وغياب التنظير المنظومي- بتعبيره - لمستويات اللغة من أصوات وصرف وتركيب ودلالة، والعلاقات الداخلية التي تربط بينها، والعلاقات الخارجية للغة التي تربطها بالسياق، وقد ذكر أنّ اللغويين لم يستثمروا بذور العمل الشمولي عند (سيبويه) و(الجرجاني) و(السكاكي)، ومن آثار غياب المنهج الشمولي: الخلط بين الصرف والنحو، وانفصال الصوتيات عن الصرف، وعدم تحديد العلاقة بين فروع اللغة والمعجم، والفصل بين التركيب والدلالة (علي، 1988، ص 78، علي، 2005، ص335).

ولي مجموعة من الملحوظات على هذا الإشكال أجملها في النقاط الآتية:

- عدم استثمار المعاصرين التنظير اللغوي الشامل في التحليل الآلي شيءٌ، والزعمُ بغياب التنظير الشامل للغة العربية، وقصورِ نظرة اللغويين شيء آخر، ويجب عدم الخلط بينهما، فقد نوافق نبيل

علي على الأول عند تأليفه كتابه (اللغة العربية والحاسوب)، ولكن يصعب موافقته على الشق الثاني، والدليل على ذلك ماثلٌ لمن يطّلع على المكتبة اللغوية العربية، فالمكتبة اللغوية العربية متعددة متنوعة أعطت كل مستوى من مستويات اللغة حقه من الدرس، وكلّ فنّ حقّه من النظر، وهذا الأمر ظاهرٌ وبيّن في كلام العلماء عن علوم اللغة العربية، وسأكتفي بنصيّن فقط؛ خشية الإطالة (الدعدي، 1438، ص 109، 110):

الأول: لجار الله محمود الزمخشري (ت 538هـ) الذي يعدد علوم العربية بقوله:" اعلم أنَّ أصناف العلوم الأدبية ترتقي إلى اثني عشر صنفًا: الأول: علم اللغة. والثاني: علم الأبنية. والثالث: علم الاشتقاق. والرابع: علم الإعراب. والخامس: علم المعاني. والسادس: علم البيان. والسابع: علم العروض. والثامن: علم القوافي. والتاسع: إنشاء النثر. والعاشر: قرض الشعر. والحادي عشر: علم الكتابة. والثاني عشر: المحاضرات" (الزمخشري، 1410، ص 15).

الثاني: لشمس الدين الأكفاني السنجاري (ت 749 هـ)، يقول: "تنحصر مقاصده [أي الأدب] في عشرة علوم وهي: علم اللغة وعلم التصريف وعلم المعاني وعلم البيان وعلم البديع وعلم العروض وعلم القوافي وعلم النحو وعلم قوانين الكتابة وعلم قوانين القراءة، وذلك لأن نظره إمّا في اللفظ أو الخط، والأول فإمّا في اللفظ المفرد أو المركب، أو ما يعمهما.

وأمّا نظره في المفرد فاعتماده إمّا على السماع وهو اللغة أو على الحجة وهو التصريف، وأمّا نظره في المركّب فإما مطلقا أو مختصّا بوزن، والأول إن تعلّق بخواص تراكيب الكلام وأحكامه الإسنادية فعلم المعاني، وإلّا فعلم البيان، والمختص بالوزن فنظره إمّا في الصورة أو في المادة، الثاني علم البديع، والأول إن كان بمجرد الوزن فهو علم العروض، وإلّا فعلم القوافي؛ وما يعمّ المفرد والمركب فهو علم النحو، والثاني فإن تعلّق بصور الحروف فهو علم قوانين الكتابة، وإن تعلّق بالعلامات فعلم قوانين القراءة. وهذه العلوم لا تختصّ بالعربية، بل توجد في سائر لغات الأمم الفاضلة كيونان وغيرهم" (ابن الأكفاني، د.ت، ص 109).

هذان النصّان يكشفان خطل وصف عمل اللغويين العرب بالقصور في النظرة الشمولية، فالنصّ الأول فيه تعداد لعلوم اللغة العربية، والثاني: فيه حصر لعلوم اللغة عند كلّ الأمم، وهي نظرة يصعب وصفها بعدم الشمول، وإن فاتها شيءٌ من العلوم، فهي من العلوم المستحدثة، ومن الخطأ محاكمة السلف بناء على ما استحدثه الخلف.

وقد يقول قائل يغيب عن هذه القائمة من علوم اللغة "علم الأصوات"، وهذا صحيح، ولكن غياب ذكره هنا لا يعني غياب دراسته، ويمكن الرجوع إلى الدراسات الصوتية العربية؛ لندرك حجم المنجز العربي في هذا الحقل المعرفي (الطيان، 1415).

- القول بالخلط بين النحو والصرف غير صحيح، مصطلح النحو في العربية كان يشمل القوانين المتعلقة بالمفردات والتراكيب، ولا يلزم من ذلك الخلط، ثم بعد ذلك تطوّر المصطلح ليقتصر على قوانين التراكيب، واستقلال الصرف بقوانين المفردات، وإن اشترك العلمان في دراسة بعض الأبواب فلكل علم غايته ومنهجه، كالمشتقات، فالصرفي يُعنى بقواعد بناء المشتقات، وما يطرأ على الكلمة المشتقة من تغيير، والنحوي يُعنى بعمل المشتقات وما يتبع ذلك من شروط وموانع.
- الفصل بين الصوتيات والصرف فصلٌ صحيح، فالمستوى الصوتي يختلف عن مستوى التصريف المتعلق ببناء الكلمة، ولا يعني الاختلاف عدم الربط بينهما في التأثير، وقد اقتصر حديث الصرفيين على الظواهر الصوتية المتعلقة ببنية الكلمة، والمؤثرة فيها كالإدغام.
- قوله بعدم تحديد العلاقة بين علوم اللغة والمعجم قول مخالف لحقيقة الدرس اللغوي العربي تنظيرًا وتطبيقًا، وسنضرب لذلك مثالًا واحدًا، وهو علم الصرف؛ لاشتراكه مع المعجم في المادة، فكلاهما يُعنى بالمفردات، ولكنّ علمَ الصرف يُعنى بالمطّرد والقياسي، والمعجم يُعنى بغير المطرد والسماعي مع بيان معاني الكلمات، يقول يحيى بن حمزة الحسيني العلوي الطالبي، وهو يعدد علوم الأدب: "علم اللغة العربية: وهو علم بمعاني الألفاظ المجردة. فإن حاصله استفادة المعاني المفردة من الأوضاع اللغوية. فالعلم بأن الإنسان والفرس والجدار وغيرها من الألفاظ موضوعة لهذه الحقائق المفردة، إما بالتوقيف، وإما بالمواضعة، أو يكون بعضها بالتوقيف، وبعضها بالمواضعة، أو الوقف في ذلك" (ابن حمزة، 1424، ص 14، 15).

و"علم التصريف. وهو علم يتعلق بتصحيح أبنية الألفاظ المفردة، وإحكام قوالبها على الأقيسة المطردة في لسان العرب بالقلب، كما في قال ورمى، والحذف كما في قولنا: قل، وبع، والإبدال، كما في قولنا: ميعاد، وصراط، وغير ذلك" (ابن حمزة، 1424، ص 14).

وفي الجانب التطبيقي نجد هذا الفرق واضحًا بيّنًا عند المعجميين، فمن يتتبع صنيعهم يدرك اقتصارهم على السماعي دون القياسي (الدعدي، 2022).

- وأما قوله الفصل بين التركيب والدلالة، فباطلٌ، فعلم البلاغة علم يُعنى بمراعاة المقال للمقام، وفيه بيانٌ وافٍ لما يتعلق بالفروق المعنوية بين التراكيب، وأما علم النحو فسيأتي الحديث عن علاقته بالدلالة، وهذان العلمان هما المعنيّان بدراسة التراكيب.

2- ضعف اللغة الواصفة

ويقصد نبيل علي باللغة الواصفة اللغة التي تصنّف وتوصّف وتفسّر المنظومة اللغوية (علي، 2005، ص 384).

ولا تقتصر فقط على المصطلحات، بل هي نظام متكامل يضمّ المصطلحات، والتصنيفات النحوية والصرفية والدلالية، وصياغة القواعد (علي، 1988، ص 80).

وقد وصف نبيل علي اللغة الواصفة للغة العربية بأنّها متخلفة ومهترئة، ومن مظاهر هذا التخلف: الخلط بين المفاهيم: النحو والتركيب، الاشتقاق والتصريف، والفونولوجي والفونيتك، ومن مظاهر التخلف: التقسيم الثلاثي للكلمة وإهمال الصفة، وتصنيف الظروف في العربية زمانية ومكانية وزمكانية، وأين هذا من تصنيف الظروف في اللغة الإنجليزية التي بلغت خمسين صنفًا؟ (علي، 2005، ص 384).

وهذا قريب من الإشكال الأول، فاللغة الواصفة للغات هي علومُها، وهذا الإطلاق من نبيل علي غير مقبول، والنماذج التي ذكرها غير مسلّم بها، فالنحو يتعلق بالتركيب لكنّه ليس هو، والتركيبُ مادةُ علمِ النحو وعلومٍ أخرى كعلوم البلاغة.

ومن الغريب القول بأن من مشاكل التنظير اللغوي العربي الخلط بين الاشتقاق والتصريف، ولو عاد المؤلف لتعريفهما في كتب التراث لرأى إدراكهم الفرق بينهما، ولا يعني ذلك الانفصال التامّ بين العلمين، فالعلوم تتداخل، كيف وكلاهما يشترك في تقعيد الكلام العربي ويفسر طرائق العرب في كلامها، والقوانين الضابطة له؟!

وقد عقد ابن جني مقارنة بين التصريف والاشتقاق:" وينبغي أن يعلم أن بين التصريف والاشتقاق نسبا قريبا، واتصالا شديدا؛ لأن التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى... وكذلك الاشتقاق أيضا... إلا أن التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبانه، والاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف. كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق" (ابن جني، 1954، ص 4).

وأما التقسيمُ الثلاثيُّ للكلم فلا يُغفِل الصفة، بل الصفةُ تدخلُ في أحد تقسيماتِه وهو الاسم، والتقسيمُ له اعتباراتٌ ليس هذا مكان بسطِها، و الملاحظُ هنا عدّه وصفَ اللغة الإنجليزية النموذجَ الذي تُحاكم عليه اللغة العربية!

3- الجمود

توقفتْ جهودُ التنظيرِ للغة العربية من وجهةِ نظرِ نبيل عند التشريع، أو التوصيف اللغوي، وهذا الجمود له مظاهر، وله آثارٌ: أما المظاهرُ فمنها: فقرٌ في الدراسات المقارنة والتقابلية، وقصورٌ في الدراسات المعجميةِ والدلاليةِ، وضعفٌ في الدراسات الإحصائية، والحاسوبية، وأمّا آثارُ الجمودِ المترتبة على الجمود، وما أسماه بالنفاق اللغوي، وما وصفه بإضفاء مظاهر القداسة الزائفة فهي: تخلّفُ نظام التقعيد، وأزمةُ تعليم اللغة الأم، وفقرُ المصطلحات، وتخلُّف نظمِ تحليل النصوص والفهرسة، إلخ (علي، 1988، ص 78).

والجمود من وجهة نظري كلمةٌ غيرُ علمية تطغى عليها النسبية، فما يعدّه بعضهم جمودًا، يعدّه الآخرون ثباتًا، ودليلًا على الصلاحيّة، فالوصف بحاجة إلى تحديد، ومع التحديد يفتقر إلى تعليل وتدليل، وما ذكره نبيل علي من مظاهر لهذا الجمود قد لا يُسلّم له كتخلف نظام التقعيد، وفقر المصطلحات، ولم يقدّم الأدلة على هذا القول، وأمّا قصور الدراسات المعجمية والدلالية، ففي التراث اللغوي العديد من الدراسات المتعلقة بهذين الحقلين في الدرس اللغوي والأصولي والتفسيري، والكتب المؤلفة والقضايا المدروسة فيهما تصل إلى درجة الكثرة والاستفاضة، ويصعب معها قبول هذا الوصف.

وأما ضعف الدراسات المقارنة والتقابلية والحاسوبية، فقد تصْدُق على الحقبة التي ألّف فيها نبيل علي كتابه الأول، وكان عليه استدراك ذلك في المؤلفات الأخيرة.

ومما يلاحظ على نبيل علي التعبير -أحيانًا- بلغة غير علمية كالنفاق اللغوي، وإضفاء القدسية، وعلى الباحث الابتعاد عن مثل هذه التعبيرات إلا إذا دعت الحاجة إلى التعبير بها، و حين لا يغني غيرها عنها، وبشرط الدليل.

4- تجاهل النظريات الحديثة

عدّ نبيلٌ من مشاكل التنظير اللغوي العربي إغفالَهم النظريات الحديثة، وبالتحديد النظرية التوليدية، والتركيز على التحليل دون التوليد، وعلى ذلك العديد من الدلائل منها: طغيان ظاهرة الإعراب، واستخلاص الجذور من الكلمات (علي، 1988، ص 79).

وبقيت هذه القناعة عند نبيل علي، فأعادها في إصداراته الأخيرة، وذكر أنّ من أسباب ضمور العقل اللغوي عندنا التخلف عن مواكبة الثورات اللسانية الحديثة (علي، 2009، ص 229).

وهذا الإشكال عنده من أسباب أزمة النحو العربي(علي، 1988، ص 372)، والصرف العربي (علي، 1988، ص 273)، والعلاقة بينهما (علي، 1988، ص 332)، والمعجم (علي، 2005، ص 340، 341)، وعلوم البلاغة (نبيل علي، 2001، ص 471).

وعدُّ عدمِ تبني اللسانيات الحديثة من مشكلات التنظير اللغوي -من وجهة نظري- هو من مشكلات البحث اللغوي المعاصر، وهذه القضية ليست بجديدة، فقد بدأتْ مع المستشرقين، وطلاب البعثات الأولى، ففي البدء دعوا إلى تبنيّ المنهج التاريخي، والمقارن، ثم الوصفي (البنيوي)، ثم التوليدي، وغيرها من المناهج، والداعي إلى ذلك ينظّر للتجديد، وترك التقليد، وهو في حقيقته تقليد، والتجديد فيه لا يتجاوز تغيير المقلَّد، وخطورة هذا الاتجاه في كونه منطلقًا من مركزية المناهج اللغوية الحديثة، ومحاكمة المناهج اللغوية الأخرى وفق أدبياتها، يقول عبد الرحمن الحاج: يجب " أن لا يجعل من النظريات والمفاهيم اللغوية الغربية الحديثة هي المرجع الوحيد، والمطلق في اللسانيات بالنسبة إلى دراسة التراث اللغوي بموجب الحداثة فقط، فيكون هو الأصل الذي يجوز أن يردّ إليه كلّ تحليل" (الحاج صالح، 2006م، ص 9).

ومن إشكالات هذا الاتجاه عدمُ مراعاةِ البيئة الحاضنة لهذه المناهج، واختلاف دواعي نشأتها، وغاياتها من دراسة اللغة، وكذلك اختلاف اللغة المدروسة، وإن ادّعى أصحابها أنها تهدف إلى دراسة اللغات على اختلافها، لكنّه هدفٌ لم يتحقق، ومن الإشكالات كذلك إغفال النقد العلمي الموجّه لتلك المناهج في بيئتها، والانطلاقُ من عدّها حقائق علميّة لا يسعنا إلا الأخذ بها، أو التخلّف عن ركب التقدّم يغفلُ ما ذكرته من إشكالات، وهذا لا يعني عدم الإفادة من المناهج اللغوية، وبالأخص التطبيقية منها مع ما يتوافق وطبيعة اللغة العربية.

5- الصورية

من إشكالات التنظير اللغوي العربي عند نبيل علي الاهتمام بالصورة، وبالمبنى دون المعنى، ففي الصرفِ العربي ما نزال نجهل دور المباني في تحديد معاني الكلمات، وأبواب الفعل الستة تُوصف على أساس الحركات، دون تصنيفٍ دلاليّ لها، ومن مظاهر الصورية تعظيم دور الحرف أو تبجيله بتعبير نبيل علي دون اعتبار ما فوقه من صوتيات وتراكيب ومعانٍ، مثل: ألف التعدية، وألف الوصل والقطع، والخلط في الأفعال من حيث الزمن ومن حيث اليقين والاحتمال والحيدة (علي، 2005، ص 335).

وأما النحو العربي فبتمركزه حول الإعراب أولى بعض القضايا السطحية مزيد اهتمام دون التعمق في التحليل للجملة، ومنها: تضخيم الفروق بين الجملة الاسمية والفعلية، والمبتدأ والفاعل (علي، 1988، ص 374).

وهذا الإشكال من إطلاقات نبيل علي، وفيه شيء من المجازفة، فعلوم اللغة العربية تُعنى بالمعنى كعنايتها بالمبنى، ولا يتشكل المعنى في المفردة اللغوية إلا بدلالتين: دلالة الجذر، ودلالة البناء، فالجذر (ك ت ب) يدل على الحدث المعروف، ولكن (كاتب) تختلف دلالتها عن (مكتوب)، وعن (مكتب)؛ لاختلاف البناء، وقد قدّم الصرفيون دراسات وافية في معاني الأبنية، وثمة دراسات معاصرة في معاني الأبنية (السامرائي، 1428).

وكذلك الحالُ في علم النحو، فهو علمٌ قائمٌ على السلامةِ اللغوية في التراكيب، والفروقِ الدلالية بينها، بل يتجاوز الأمر إلى أبعد من الفروق، فثمة أحكام نحوية مبنية على صحة المعنى وفساده كمنعهم الابتداء بالنكرة إلا إذا أفادت.

وفي تقسيمات أبواب النحو ما يفنّد هذا الزعم، فالتمييز بين المفاعيل قائم على الاختلاف المعنوي، فالحركة الإعرابية واحدة، ودور المعنى يكون في التوجيه والتحليل والتعليق (النجار، 1995).

وأما قوله في الأبواب الستة وقيامها على البناء اللفظي فصحيح، وهذا من أجل الضبط والتبويب؛ ولأنّ المعاني لا تنحصر، ولا يعني ذلك إغفال أهم المعاني المتعلقة بتلك الأبواب، فهل ثمة تصنيف أكثر تفسيرًا مما قدمه الصرفيون؟

وهذا الادّعاء ليس بجديد، فقد زُعم أنّ العرب لم تُعن بالمعنى كعنايتهم باللفظ، وقد خصّص ابن جني بابًا للرد على الادّعاء، أسماه:" باب في الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني" (ابن جني، 2006: 216/1).

6- اللبس

ظاهرة اللبس لم تحظ في التنظير اللغوي العربي باهتمام من وجهة نظر نبيل علي، على الرغم من حاجة اللغة العربية إلى دراسة هذه الظاهرة، فالتنظير اللغوي العربي يفترض سلامة التعبير اللغوي، وخلوّه من النقص واللبس، والواقع اللغوي يتناقض وهذا الافتراض (علي، 2009، ص 149).

وقد يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن اللبس، اللبس المتعلق بعدم الضبط بالشكل، ولكن نبيل علي يرى أنّ اللبس في العربية يتجاوز هذا الأمر إلى: اللبس المعجمي كالمشترك اللغوي، وتعدد دلالات حروف المعاني، واللبس الصرفي كالأبنية المشتركة التي قد تجمع بين الاسمية والوصفية، والجمع والمصدرية (حضور الناس، وحضور غفير)، واللبس النحوي، مثل: الأطفال والرجال الطيبون، فالطيبون قد تكون صفة للرجال أو للرجال والأطفال (علي، 1988، ص 395، 396).

وما ذكره نبيل علي صحيح من جهة عدّ اللبس من المشكلات اللغوية، وغير صحيح من جهة عدم معالجة هذا الإشكال في التنظير اللغوي العربي، فلا يُتصوّر قيام منظومة لغوية لم تعالج هذا الإشكال، فلم يخلُ فرع من فروع الدراسات اللغوية العربية من مراعاة هذا الأصل (عدم اللبس) على المستوى الصوتي، والصرفي، والتركيبي، والدلالي، والحديث عن أمن اللبس في المدونة اللغوية من وجهين: الأول: أنّه مقصد من مقاصد التكلّم، يُفسِّر به النحويُّ الظواهرَ اللغوية، والثاني: مراعاة ذلك المقصد في التقعيد، وقد أفردتْ بعضُ البحوث اللبسَ بالدرس، ونقلت مراعاة اللغويين في التراث العربي هذا المقصد في التفسير والتقعيد، ويمكن الإفادة منها في الاطّلاع على جهود اللغويين فيها، ينظر مثلا: اللبس، أسبابه وطرق اجتنابه في التقعيد الصرفي، لبريكان الشلوي، الأحكام النحوية المبنية على أمن اللبس أو الخوف منه (من خلال شرح الرضي على الكافية) لعبد الملك الحسامي (بريكان الشلوي، 1432، و الحسامي، 2010).

والجديد في هذه المسألة هو كيفية تعامل الحاسوب مع المفردات، والأبنية، والتراكيب الملبسة التي يصعب على الآلة تحليلها، وكانت هذه إحدى التحديات التي واجهت التحليل الآلي للغة العربية في أول أمرها.

7- التمركز حول المفرد اللغوي

بدأ الدرس النحوي -كما يقول نبيل علي- صرفيًا في اللغة العربية واللغة اللاتينية، ثم تطور في الدراسات غير العربية للجملة ثم النص، وأما الدرس اللغوي العربي فلا يزال في مرحلة متوسطة بين المفردة

والجملة، ويؤكد نبيل علي على طغيان الصرف، والتركيز على اللفظة قاعدةً ودلالةً، ومن أمثلته التي قدمها على هذه الإشكالية في التنظير اللغوي العربي: غياب شبه الجملة -عدا الحديث عن الظرف والجار والمجرور- فالانتقال من الكلمة إلى الجملة تجاوز لمرحلة وسطى، وهي شبه الجملة، ويعدّ نبيل علي من أمثلة أشباه الجمل: كل الرجال، والرجال كلّهم، في الجملتين: (جاء كلّ الرجال)، و(جاء الرجال كلّهم)، وبذلك نخرج من مأزق إعراب الاسم المبهم (كلّ) فاعلاً، واختلاف الإعرابين مع اشتراكهما في الدلالة (علي، 2005، ص 337).

وهذه إحدى إطلاقات نبيل علي التي لم يوفّق فيها، فهل علم النحو وعلوم البلاغة علومٌ متعلقة بدراسة المفردات، فلا شك أنّ للمفردة مكانتها في البناء اللغوي، لكنّها لبنةٌ تسبقها لبنات الأصوات، وتصاحبها الأبنية، ويتبعها التركيب، ولكلّ مستوى علمٌ أو علومٌ تُعنى به، وفي النصوص السابقة عن علوم العربية وفنونها ما يبطل هذا القول.

وأما ما يتعلق بمفهومه لشبه الجملة فهو فهمٌ خاص لا يتوافق واللغة العربية، ولم يقدّم ما يسوّغ هذا المفهوم.

ثانيًا: خصائص علوم العربية

ويلاحظ في الخصائص أنّها محددةٌ بعلمين: خصائصِ النحو العربي، والصرفِ العربي، ولم يكن شأنُها شأنَ المشكلات في العموم، ثم الخصوص، ففي المشكلاتِ تحدث عن مشكلات التنظير اللغوي، ثم خصص الحديثَ عن كلّ علم، ويُلاحظ كذلك ذكرُ بعض الخصائص من غير بيانٍ وافٍ للمراد بها (علي، 1988، ص 273).

أولاً: خصائص الصرف العربي

ذكر نبيل علي أنّ الصرف العربي له مجموعة من الخصائص يتميز بها، ومنها:

1- حدة الخاصية الاشتقاقية:

لم يُبيّن نبيل علي مقصوده من الخاصية الاشتقاقية ولا حدتها، ولكنّه ذكر الأنماط الصرفية، وقال هي: القوالب التي تشمل الحركات، وحروف الزيادة، وحروف الجذر، فهي من الناحية الرياضية على حدّ تعبيره: دوال تُطبّق على الجذر؛ لتكوين كلمات جديدة (علي، 1988، ص 280)، ولعلّ هذا هو المقصود بحدّة الخاصية الاشتقاقيّة، وقد عبّر عن هذا المعنى في مؤلف آخر بحدة الخاصيّة الصرفية (علي، 1994، ص 334).

2- اطّراد التصريف

وهو الاطّراد المنتظم مما جعل نبيل علي يصف الصرف العربي بالجبرية نسبة إلى علم الجبر (علي، 1994، ص 334).

3- **الصلة القوية بين مباني الكلمات ومعانيها**

يقصد بها معاني الصيغ الصرفية، وأثر البناء في المعنى (علي، 2005، ص 339).

4- **ميل الصرف العربي للإضافة وكرهه للمزج**

من طرائق اللغات في تكوين الكلمات المزج، وهو شائع -حسب نبيل- في الألمانية، وأما اللغة العربية فنادر فيها المزج، وشائعة الإضافة (علي، 1988، ص 262).

5- **ثبوت رتبة عناصر الكلمة** (علي، 1988، ص 297).

6- -**شدة التداخل بين الصرف والفونولوجي، في الإعلال والإبدال مثلا** (علي، 1988، ص 273).

7- **الصلة العضوية بين الصرف العربي والمعجم العربي** (علي، 1988، ص 271).

ثانيًا: خصائص النحو العربي:

وأما تحت عنوان خصائص النحو العربي فقد ذكر نبيل علي خمس قضايا تكشف من وجهة نظره ما يتميز به النحو العربي (علي، 1988، ص 348، 349):

1- **العلاقة بين النحو والصرف**

تحدثَ فيه بإيجازٍ عن علاقة النحو بالصرف، وطغيانِ الصرف على النحو العربي، وطغيانِ الكلمة على الجملة، فما الجملة سوى نتيجةٍ لارتباط مجموعة من الكلمات، وهذا الطغيانُ الصرفي ظاهر في أبواب النحو وتقسيماته، ويرى أن قضيةَ فكِّ التداخل أو التشابك بين العلمين من أولويات المعالجة الآلية للنحو العربي، واستخلاصِ سمات محددة من شبكة العلاقات بين الصرف والنحو (علي، 1988، ص 349).

2- **رتبة الكلمات داخل الجملة العربية**

تحدث فيها عن الرتبة في اللغات، والأنماط اللغوية للجمل التي ذكرها تشومسكي، مع الإشارة إلى اختلاف اللغة العربية عنها، إذ إنها تتبنى الرتبة.

(ف فا مف) قبل عمليات التقديم والتأخير، وهو ما يضع التنظير اللغوي في مأزق حرج على حدّ تعبيره، وقد دعا الباحثين إلى دراسة الرتبة وأنماطها في اللغة العربية دراسة إحصائيةً، ودراسة سيكولوجية، فالقضية من وجهة نظره لم تُحسم بعد (علي، 1988، ص 350).

3- **المرونة النحوية**

والمقصودُ بها الحريّةُ النسبيةُ في التقديم والتأخير، والذكر والحذف، والتعدية واللزوم، والمطابقة وعدمها، وهذه المرونة تشكّل تحديًا للمعالجة الآلية للنحو العربي، وللتنظير اللغوي بصفة عامة؛ لأن النموذج الآلي مصممٌ على اللغة الإنجليزية (علي، 1988، ص 352).

4- التوسط النحوي

ذكر نبيل علي توسط نحو اللغة العربية مقارنة بنحو اللغات الأخرى، ففي الإعراب اللغة العربي وسطٌ بين اللغات الخالية من الإعراب كالإنجليزية، واللغات المسرفة فيه كالروسية (علي، 1988، ص 353)، وفي كتابه: العرب وعصر المعلومات عمّم نبيل علي هذه الخاصية على اللغة "التوسط اللغوي" (علي، 1988، ص 332).

5- ضحالة البنية العميقة في العربية.

وهذه من خصائص النحو العربي مقارنة بنحو الإنجليزية، وبعد النظر بمنهجية مستفادة من النظر في النحو التحويلي، والتقسيم المشهور فيها إلى بنية عميقة، وبنية سطحية (علي، 1988، ص 357).

وكما قدمنا الخصائص بملحوظتين نختمها كذلك بملحوظتين:

الأولى: استحضار اللغة الإنجليزية، والمعالجة الآلية في الخصائص، فالخصائص التي ذكرها المؤلف كانت باعتبار هذين الأمرين.

الثانية: مركزية اللسانيات المعاصرة، والانطلاق منها، فالنظر في خصائص النحو مثلا كان من غاياته البحث عن أنسب النماذج اللسانية له (علي، 1988، ص 348).

المحور الثالث: منطلقات التطوير

هذا المحورُ يجيب عن سؤالين:

هل علومُ العربية بحاجة إلى تطوير؟

ما المنطلقاتُ العلميّةُ والمعرفيّةُ للتطوير؟

والمحورُ السابقُ فيه جوابُ السؤال الأول، فعلوم اللغة العربية -من وجهة نظر نبيل علي- فيها العديد من المشكلات، والأزمات التي تستدعي التطوير، وتستوجب الإصلاح، وعليه يحسن الانتقالُ إلى السؤال الثاني: ما المنطلقات العلمية والمعرفية للتطوير؟ ولماذا يجب علينا التطوير؟ أو ما الداعي إلى التطوير؟

ومن منهجيّة نبيل علي في كتابه " اللغة العربية والحاسوب" تقديم مصفوفة من المنطلقات التي يجب استثمارها في تطوير علوم العربية، وعدم إغفالها، وهي بلا شك مبنيّةٌ على تصوّر نبيل علي لحقيقة علوم اللغة، وما ينبغي أن تكون عليه؛ من أجل خدمة اللغة العربية آليًا، ومن أهم تلك المنطلقات:

- **تحديثُ العلوم وفقَ النظريات الحديثة**

ذكرتُ من قبلُ رأيَ نبيل علي في النظريات الحديثة، ومشكلة إغفالها، وقد ثنّى الحديث عنها وأعاده في غير موضع، وذكر أنّه يجب على المنظّرين للغة العربية مراعاة الدراسات اللسانية المعاصرة، ومن الخطأ

افتعالُ الخصومة بين التنظير اللغويّ العربي، واللسانيات الحديثة، ويمكن إجمالُ استثمارِ النظريات الحديثة وفق رأي نبيل علي من وجهين:

الوجه الأول: تطبيق النظريات الحديثة على اللغة العربية

وقد جعل ذلك من أهمّ المنطلقاتِ لتطويرِ اللغة العربية، وتعزيزِ معالجتها آليًا، ومن بين النظريات اللسانية التي دعا إليها: النظرية التوليدية، والنحو الوظيفي المعجمي، والنحو المقولي (علي، 1988، ص 83).

وفي سياق آخر دعا إلى ضرورة تعدد النماذج النحوية؛ لتطبيقها على اللغة العربية، وفق النموذج المقترح الآتي (علي، 2005، ص 386) :

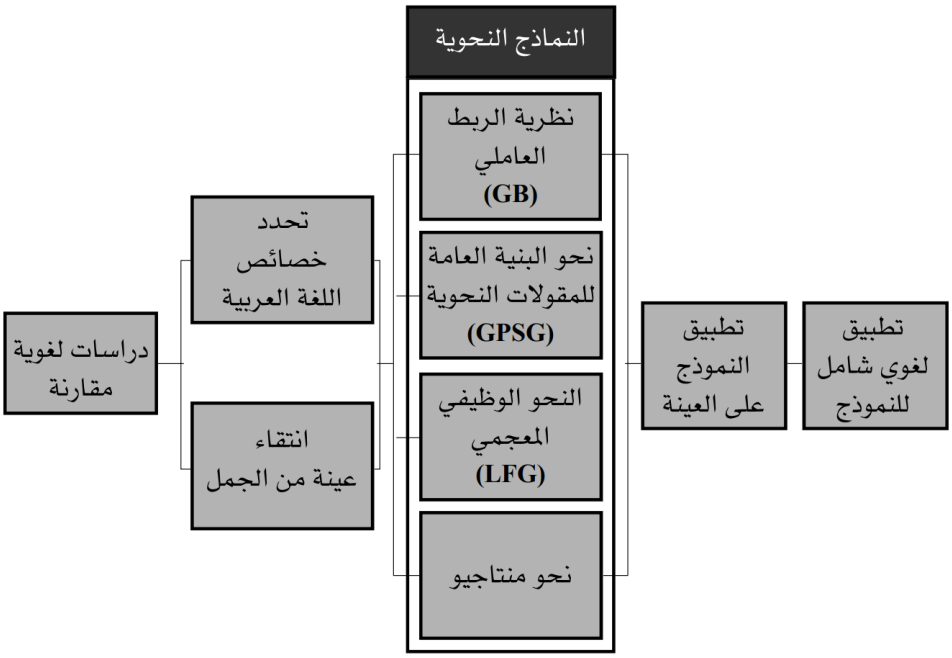

ويرى ضرورةَ عدم الانحياز إلى نظرية بعينها، بل ينبغي الانفتاح على النظريات كلّها، وتطبيق عدد من النظريات المختلفة والمتناقضة، فهو" الكفيل الوحيد لكشف جوانبه المتعددة، والإسراع من حركة الإصلاح النحوي وترشيدها" (علي، 1988، ص 377).

الوجه الثاني: محاولة المواءمة بين علوم العربية، واللسانيات الحديثة:

يعيبُ نبيل علي على اللغويين العرب المعاصرين القطيعة مع اللسانيات الحديثة، ويرى ضرورة الانطلاق منها في تحديث علوم اللغة العربية، ومن أجل ذلك حاول المواءمة بينهما، وحاولَ جمعَ المشتركات بينهما، ففي الصرف العربي مجموعة من المبادئ التي تتفق مع الاتجاهات الحديثة لدراسة الصرف، مثل:

فصل الصرف عن الفونولوجي، الذي من آثاره ثنائية الصيغة الصرفية، والميزان الصرفي، وهو ما يتوافق مع مفهومي البنية العميقة (الصيغة الصرفية)، والبنية السطحية (الميزان الصرفي)، واستناده على التجريد، واللجوء إلى معاني الأبنية (المبالغة، الشروع، التكلف) (علي، 1988، ص 271).

وأما النحو العربيّ فمن أسسه التي تتوافق واللسانياتِ المعاصرة عند نبيل علي: الاطّراد الذي قد يصل إلى الافتعال، وهو يتوافقُ مع الاتجاهات الحديثة للتمثيل الرياضي، اختزال عدد القواعد وتقييدها، مفهوم العامل والعاملية التي تحظى باهتمام في الاتجاهات الحديثة، ومنها "الربط العاملي"، واللجوء إلى المفاهيم المجردة كالتقدير والتأويل، وارتباطه بالمنطق منذ نشأته، وهو يتماشى مع مقولة: " لكل قاعدة نحوية مقابل منطقي" التي نادى بها "مونتاجيو" (علي، 1988، ص 375).

ثم خصص الحديثَ عن التوافق بين النحو العربي والنحو التحويلي، ونظرية الربط العاملي، ومنها: الأصل الرتبة، والتقديم والتأخير فرع، لا حذف إلا بدليل، لا يجتمع عاملان على معمول واحد (علي، 1988، ص 376).

وفي كلا الاتجاهين يحاول نبيل علي لفت انتباه المثقفين والمختصين إلى اللسانيات الحديثة، ويحثّهم على الإفادة منها، ولا بأس عنده من الوصول إلى درجة الاقتراض (علي، 2005، ص 386).

- الاهتمام بالتوليد وعدم الاكتفاء بالتحليل

ينبغي للمختصين في السبيل إلى طريق التطوير والتحديث لعلوم اللغة العربية مراعاة التوليد أو التركيب، وعدمِ الركون إلى التحليل فقط، يقول:" ما زال تنظير اللغة العربية أسير النهج التحليلي، القائم على إعطاء الأمثلة" (نبيل علي، 2001، ص 271).

ولتتضح الصورةُ قمتُ بمراجعة مفهوم المنهج التحليلي، وتتبعته في مؤلفات نبيل علي، فألفيته قد ذكره عند الحديث عن تطور النظرية النحوية، فالنحو التحليلي طورٌ من أطوار النحو يحاول توصيف الظواهر النحوية معتمدًا على عينات من المادة اللغوية، وهو تعليمي أكثر من كونه تنظيريًّا؛ ولذلك يعجز عن التعامل مع ظاهرة اللانهائي اللغوي، ولا يمكن أن يكون شاملًا مانعًا (علي، 1988، ص 357)، وفي سياق الثنائيات اللغوية عدّ منها ثنائية التحليل والتوليد، فالتوليد يقصد به وضع مجموعة من القواعد يمكن من خلالها توليد العدد اللانهائي من التعبيرات اللغوية المقبولة في اللغة، وقد ذكر أنّ الاتجاه التوليدي لا يعجز عن التحليل (علي، 1988، ص 365).

والحقيقةُ أنّ القياس في الدرس اللغوي العربي قائم على فكرة صناعة القواعد من الواقع اللغوي، واستنباط القوانين من كلام العرب، ثم وضع الضوابط لإنتاج الأعداد غير المتناهية من الجمل المقبولة، وقد أشار نبيل علي إلى أنّ قواعد الصرف العربي في كثير من جوانبها توليدية (علي، 1988، ص 300).

- **ضرورة الاستعانة بالإحصاء**

للإحصاء مركزيّة في فكر نبيل علي اللغوي، فقد دعا في أكثر من سياق إلى الاستعانة به، والإفادة منه، ويمكن إجمال السياقات في النقاط الآتية:

- علاقة الإحصاء بالدراسات الأسلوبية، وتحليل الخطاب (نبيل علي، 2001، ص 257).
- الإحصاء يسهم في محاصرة ظاهرة الشذوذ (علي، 1988، ص 303).
- الإحصاء يهدف إلى وصف الظواهر وتفسيرها، وتوفير الأسس الكمية للمعالجة الآلية، وغيرها من المعطيات التي تعين على دراسة اللغة العربية، ومعالجتها آليًا، ويفيد منها معلمو اللغة العربية (علي، 1988، ص 304).

وثمة قضايا تفصيلية عن الإحصاء والدراسات اللغوية، لا تعني البحث متابعتها، فيكفي أن نشير إلى أن الإحصاء له مكانته في تصوّر نبيل علي لتطوير علوم اللغة العربية، وله دوره في التنظير اللغوي، وينبغي أن يكون حاضرًا عند تحديث علوم اللغة العربية.

وهناك مجموعة من المنطلقات الأخرى، قد جاء بعضها فيما تقدم من محاور كضرورة الاهتمام بشقّ المعنى، ومحاولة تقليل الشذوذ، والإفادة من الحاسوب.

المحور الرابع: مراجعة التصوّر

بعد تتبعِ تصوّر علومِ اللغة العربية، وملامحِ رؤيةِ نبيل علي للتنظير اللغوي العربي أرى أن ذلك التصوّر بحاجة إلى مناقشة، وقد دوّنت مجموعة من الملحوظات التي كانت تلازمُني أثناءِ القراءة، ومع المراجعة والتحريرِ تأكدت، وقد حاولتُ تأخيرها؛ لاكتمال الصورة، وإن أشرت إلى بعضها من قبل، ومنها:

- **علوم العربية المذكورة وغير المذكورة**

لم يذكر نبيل علي من علوم اللغوية العربية سوى الصرف والنحو والمعجم، وأغفلَ بعضَ العلوم العربية الأخرى كعلوم البلاغة، وقد عاب على التنظير اللغوي -كما مر- غياب النظرة الشمولية، وبغياب بعض علوم العربية عن مشروعه التطويري يقعُ نبيل علي في المأخذ نفسه من غياب الشمول، وقد يُعذر نبيل علي في الاقتصار على هذه العلوم؛ لاتصالها المباشر بالمعالجة الآلية للغات، ولكن ثمة مواضع من مشروعه تستوجب الحديث عن علوم العربية بصفة أعم، كالحديث عن الصوريّة، وغياب المعنى، وعدم الاهتمام بدلالات التراكيب، وما طرحه من رؤية للتطوير، كلُّ ذلك كان يستدعي الحديث عن العلوم كافّة واستثمارها في التصوّر والتطوّر.

- **الخلط بين المستويات اللغوية، والعلوم اللغوية**

من الظواهر الواضحة في تصوّر نبيل لعلوم العربية الخلط البيّن بين الصرف والنحو بوصفهما من مكوّنات الكلام، وبين علمي الصرف والنحو، ولولا بعض القرائن لقلت أنّ المقصود الاعتبار الأول دون الثاني، ومن هذه القرائن: "قصور حاد في لغة الوصف"، و"تخلّف نظام التقعيد"، و"إغفال دراسة العلاقات النحوية"، و"قصور الدراسات التحليلية"، و"غياب الإحصاء"، فهذه الأوصاف تتعلق بالعلوم.

وأما الأوصاف التي تتعلق بمكوّنات الكلام فهي: "ميل الصرف العربي للإضافة وكرهه للمزج"، و"ثبوت رتبة عناصر الكلمة"، و"حدة الخاصية الاشتقاقية"، و"المرونة النحوية"، و"التوسط النحوي". وكان على نبيل علي الانطلاق من التمييز بين المسارين: مسار اللغة وطبيعة اللغة العربية، ومسار علومها ودراستها؛ من أجل دقة التوصيف، والبناء عليه بناء سليمًا.

- **مصادر التصوّر**

بعد القراءة المتأنية لمشروع نبيل، أستطيع القول إنّ صورة علوم العربية عنده تأثرت بجملة من المعطيات، وهي العناصر المؤثرة في التصوّر، ولا بأس بأن أسميها بمصادر التصوّر مع التسمّح في الدلالة الحرفيّة للتسمية، وهي:

1. غياب المصادر الأصيلة: من الإشكالات التي وقع فيها نبيل علي عدم الرجوع إلى المصادر الأصيلة، والمراجع المعتمدة التي نقلت اللغة العربية، ونظّرت لها، وإنما اعتمد اعتمادًا كاملًا على ما كتبه المعاصرون عن اللغة العربية، وعن علومها، وهذا خطأ منهجي مع توافر المصادر وسهولة الحصول عليها، ولو رجع نبيل إلى المصادر الأصلية لوجد حلّ كثيرٍ من الإشكالات، أو لم يقع في عدد من التصورات الخاطئة.
2. القراءة الانتقائية: وهذه ظاهرة في وصفه لعلوم العربية، كالقول بغياب دراسة اللبس، وكقوله بصورية علم النحو وعلم الصرف، فنبيل علي تجاهل ما يثبت حضور المعنى في الدرس اللغوي في الصرف والنحو والعلوم الأخرى، وقد أُلفت فيها رسائل علمية مستقلة، ولها مكانتها في مصادر العلوم.
3. علوم اللغة المعاصرة.
4. اللغة الإنجليزية.
5. المعالجة الآليّة للغات.

فهذه العناصر هي التي أسهمت في صورة علوم اللغة العربية عند نبيل علي، والعناصر الثلاثة الأخيرة قد تحدث البحث عنها من قبل.

- التعليل الخاطئ

من الأخطاء التي وقع فيها نبيل علي الربط بين معالجة اللغات آليا، والنظريات اللسانية المعاصرة، فالذي ابتكر الحاسوب، وحاول ربط اللغة به له إرثٌ تنظيري للغة، وله مناهج و مقاصد لدراستها، وهذا موطن الإشكال؛ إذ ربط بعض المثقفين بينهما، والربط لا يلزم، فكثير من النظريات المعاصرة في اللسانيات النظرية لا علاقة لها بالمعالجة الآلية للغات، ولا تستدعي المعالجة الآلية للغات الاستغناء عن الدراسات اللغوية التي ثبت نفعُها، وتأكد صلاحها، وتعاورت عليها خير العقول على مختلف العصور، ولا يعني ذلك بلوغ الكمال فيها، بل يجب الإفادة منها، و إصلاح ما ثبت خللُه، وإكمال ما ظهر نقصُه، بالطريقة العلمية، وعلى أيدي المختصين، واستشارة أصحاب الاختصاصات الأخرى، والإفادة من معطيات اللسانيات التطبيقية، والعلوم البينية، والإفادة لا تعني الاستغناء، وينبغي ألا يكون الداعي للاستغناء اللحاق بالركب، و"اللحاق بالركب" من عوائق التفكير النقدي التي ذكرها نبيل علي (علي، 2009، ص 32).

- غياب الأدلة والشواهد

يطلق نبيل علي مجموعة من الادعاءات، والأقوال التي تحتاج إلى أدلة تؤكدها، وشواهد تدعمها، لكنّه في كثير من المواطن لا يفعل ذلك، وإطلاق القول بلا شاهد خطأ منهجي غير مقبول، ويقابل هذا الفعل إغفال الأدلة والشواهد التي تنقض قوله، ومن ذلك مثلا: غياب النظرة الشاملة للغة، وقصور لغة الوصف (علي، 1988، ص 373)، إغفال دراسة العلاقات النحوية (علي، 1988، ص 375)، ولا يعني ذلك أنّه يذكر هذه الأقوال دون بيانٍ لمقصوده، بل المقصود تقديمها دون سندٍ أو شاهدٍ، فهو يذكر أحيانا نماذج على هذا القول، لكنّها لا ترقى إلى أن تكون أدلةً، فقد ذكر أنّ من قصور لغة الوصف الاحتفاظ بتقسيمات ابن مالك لأبواب النحو العربي، ولا يزال تقسيم الكلم ثلاثيًّا مع تجاهل الصفة، وفي إغفال العلاقات النحوية، يتحدث عن إغفال علاقة النحو بالصرف والدلالة، وهي العلاقة الخارجية، وأما الداخلية فعلاقة الأبواب النحوية، كعلاقة الإضمار بالتقديم والتأخير، وعلاقة المطابقة بالإعراب.

فهذه ليست أدلة، وإنما أمثلة لا تُسلّم لنبيل علي، والخصم ينازعه فيها، فتقسيمات الأبواب النحوية ليست من ابتكار ابن مالك، وكان النحو قائما قبل ابن مالك، وثمة اتجاهات متعددة في التبويب النحوي، وأما إغفال العلاقات النحوية، فالواقع هو خلاف ما ذكره نبيل علي، والشواهد تنقض ما ادعاه، وتهدم ما بناه من تصوّر، فابن عصفور(699هـ) على سبيل المثال يتحدث عن علاقة الصرف والنحو، ولماذا يُقدّم النحو على الصرف على خلاف التدرج من الكلمات إلى التراكيب بقوله:" وقد كان ينبغي أن يقدَّم علم التصريف على غيره من علوم العربية، إذ هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب. ومعرفة الشيء في نفسه، قبل أن يتركب، ينبغي أن تكون مقدمة على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب. إلا أنه أُخِّر

للطفه ودقته، فجعل ما قدم عليه من ذكر العوامل توطئة له، حتى لا يصل إليه الطالب، إلا وهو قد تدرب وارتاض للقياس" (ابن عصفور،1987، ص 30).

هذا ومن ينظر في الأبواب المشتركة بين العلمين، والفرق في التناول بينهما يدرك أنّ بينما علاقة، وبينهما اختلافًا، والعلماء على دراية بذلك.

وأما علاقة النحو بالدلالة فلا تكاد تخطئه عين القارئ في كتب النحو، وسيجد ذلك مثلا في حديثهم عن معاني حروف المعاني وغيرها من المسائل والأبواب المرتبطة بالدلالة.

وهذا حال العلاقة بين الأبواب النحوية، فلماذا وجب تقديم المفعول على الفاعل في مثل: {ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ}، ووجب تقديم الخبر في مثل: (في الدار صحابها)؟

لا أريد استقصاء الأمثلة التي ذكرها نبيل علي، ولكن حسبي التدليل على غياب الاستدلال السليم في بعض الأقوال التي يدعيها، وهي أقوال مركزيّة، وليست فرعيّة.

- **لغة النقد**

مما يُلاحظه القارئ لمشروع نبيل علي بعض العبارات غير العلمية التي يطلقها على علماء اللغة العربية، وعلومها، من مثل:" ديكتاتورية النحاة" (علي، 1988، ص 373)، "الجمود والنفاق اللغوي" (علي، 1988، ص 78)، " يا أهل البلاغة القديمة البالية: أسيرة المعاجم سجينة الجمل التي لا تعرف إشارات، ولا شفرات، ولا أيقونات رمزية، ولا علاقات تشعب نصي أو تناص ولا بنى صغرى ولا بنى كبرى، هل لكم أن تقروا بضرورة تحديث أدواتكم، لترقى إلى الذُرى الرمزية لِنَصِّنا الشريف، أسوة بما يفعله غيرنا بنصوصهم" (نبيل علي، 2001، ص 471).

واللغة غير العلمية قد تصرف القارئ عن الاعتناء بالأفكار، وتنقص قيمة ما يُطرح من بيان خلل، ودعوات إصلاح، فهذه اللغة غير العلمية تصدّ القارئ عن الحقّ، وتنزع الثقة في الكاتب.

النتائج:

يُعدّ ما قدمه نبيل علي عملًا رائدًا، وله مكانته في الثقافة العربية المعاصرة، وأصبح منطلقًا للعديد من الدراسات، ومرجعًا لكثير من المشاريع العلميّة المتصلة بالحاسوب، ويميز هذا المشروع شمولُ الطرح، ومحاولةُ النظر في واقع الثقافة العربية، ودراسةُ المشكلات المعرفية برؤية متكاملة، ومن دلائل هذه الرؤية تنوع موضوعات مؤلفاته: (اللغة العربية والحاسوب)، و" العرب وعصر المعلومات"، و"الثقافة العربية وعصر المعلومات"، و"الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة"، و"العقل العربي ومجتمع المعرفة: مظاهر الأزمة واقتراحات الحلول".

وفي مؤلفاته كلّها يقدم رؤية شاملة على مستويين: مستوى المشكلات، ومستوى الحلول، ويحاول توظيف التقنيات الحديثة، والعلوم والمعارف القديمة والحديثة في إصلاح الواقع الثقافي العربي.

وبعد النظر في فرضيات البحث، وبعد دراسة رؤية نبيل علي لعلوم العربية وفق المنهج المحدد في مقدمة البحث، خرج البحث بمجموعة من النتائج، يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

- تميزَ مشروعُ نبيل علي بتسليط الضوء على علاقة علوم اللغة بالعلوم الأخرى، ومكانتها في الثقافة، ودورها في المجتمع المعرفي.

- لم يتطرق نبيل علي لعلوم اللغة العربية كلّها، وإنما اقتصر على الصرف والنحو والمعجم، وللأصول التي بيّنها البحث أثرٌ في هذا الاقتصار، فنبيل تابعٌ للسانيات المعاصرة، وناظرٌ فيما تتطلبه المعالجة الآلية، ولكنّه يُعدّ قصورًا في تصوّر علوم العربية بالنظرة الشمولية.

- تعريف العلوم وحدودها وغاياتها قضايا مركزية في مشروعٍ يحاول الكشف عن مشكلات التنظير اللغوي، ويحاول إصلاحه، ولكنّها غابت عن مشروع نبيل علي!

- جاء وصف علوم العربية في مشروع نبيل في سياقات متعددة، من أشهرها: سياق المشكلات، وسياق الخصائص.

- علوم العربية تعاني من أزمات عدة عند نبيل، ومن أهمها: غياب المنهج الشامل، وضعف اللغة الواصفة، والجمود، وتجاهل النظريات الحديثة، والصورية، واللبس، والتمركز حول المفرد اللغوي.

- تصوّر علوم العربية غير دقيق، وفيه العديد من الأخطاء العلمية والمعرفية، ومن أهم إشكالات التصوّر التي رسمها نبيل علي لعلوم اللغة العربية: مخالفة واقع الدراسات اللغوية العربية، فالتصوّر الذي قُدِّم تصوّر لا يتطابق وحقيقة التنظير اللغوي العربي، والخلط بين النحو والصرف بوصفهما مكونين من مكونات الكلام، وبوصفهما علمين، وكان لهذا الخلط إشكالات على مستوى الوصف، وعلى مستوى التطوير، وغياب الأدلة والشواهد، ومحاكمة التنظير اللغوي العربي على اللسانيات المعاصرة، وعدّ الأخيرة حقائق قطعية ثابتة.

- أهم العوامل المؤثرة في صورة علوم العربية عند نبيل علي: غياب المصادر الأصيلة، والقراءة الانتقائية، وعلوم اللغة المعاصرة، واللغة الإنجليزية، والمعالجة الآليّة للغات.

المراجع:

ابن الأكفاني، محمد بن إبراهيم. (1990). *إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد* (عبدالمنعم محمد عمر، تحقيق)، دار الفكر العربي.

ابن جني، عثمان. (2006). *الخصائص* (محمد علي النجار، تحقيق ط.4) الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الحاج صالح، عبد الرحمن. (2006). أصول البحث في التراث اللغوي العلمي العربي، *الممارسات اللغوية*، *2*(1)، 5-24.

الحسامي، عبد الملك. (2010). الأحكام النحوية المبنية على أمن اللبس أو الخوف منه (من خلال شرح الرضي على الكافية)، *مجلة الدراسات الاجتماعية*، (30)، 120-152.

ابن حمزة، يحيى. (1424). *الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز* (عبد الحميد هنداوي، تحقيق ط.1)، المكتبة العنصرية.

الدعدي، مقبل. (1438). *الاستقبال العربي لعلم اللغة*، مركز تكوين.

الدعدي، مقبل. (2022). العلاقة بين الصرف والمعجم: التمايز والتداخل والتأثير، *مجلة ديالي للبحوث الإنسانية*، *86*(2)، 334-356.

الزمخشري، محمود. (1410). *القسطاس في علم العروض* (فخر الدين قباوة، تحقيق ط.2)، مكتبة المعارف.

السامرائي، فاضل صالح. (1428). *معاني الأبنية العربية* (ط.2). دار عمار.

الشلوي، بريكان، (1432). اللبس: أسبابه وطرق اجتنابه في التقعيد الصرفي، *مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها*، (6)، 43-90.

الطيان، محمد. (1415). علم الأصوات عند العرب، *مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق*، *69*(4)، 777-802.

ابن عصفور، علي بن مؤمن. (1987). *الممتع الكبير في التصريف* (فخر الدين قباوة، تحقيق ط.1)، دار المعرفة.

علي، نبيل. (1988). *اللغة العربية والحاسوب: دراسة بحثية*، دار تعريب.

علي، نبيل. (2001). *الثقافة العربية وعصر المعلومات*، عالم المعرفة.

علي، نبيل. (2005). *الفجوة الرقمية*، عالم المعرفة.

علي، نبيل. (2009). *العقل العربي ومجتمع المعرفة*، عالم المعرفة.

المازني، أبو عثمان. (1954). *المنصف شرح كتاب التصريف* (ط.1). دار إحياء التراث القديم.

الموسى، نهاد. (1990). كتاب اللغة العربية والحاسوب لنبيل علي (مراجعة)، *المجلة العربية للعلوم الإنسانية*، *38*(10)، 34-70.

النجار، لطيفة. (1995). *منزلة المعنى في نظرية النحو العربي* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن.

References

Ibn al-Akfānī, Muḥammad ibn Ibrāhīm. (1990). *Irshād al-qāṣid ilá asná al-maqāṣid* (ʿbdālmnʿm Muḥammad ʿUmar, taḥqīq), Dār al-Fikr al-ʿArabī, (in Arabic).

Ibn Jinnī, ʿUthmān. (2006). *al-Khaṣā'iṣ* (Muḥammad ʿAlī al-Najjār, taḥqīq 4th ed.) al-Hay'ah al-Miṣrīyah al-ʿĀmmah lil-Kitāb, (in Arabic).

al-Ḥājj Ṣāliḥ, ʿAbd al-Raḥmān. (2006). uṣūl al-Baḥth fī al-Turāth al-lughawī al-ʿIlmī al-ʿArabī, *al-mumārasāt al-lughawīyah, 2* (1), 5-24, (in Arabic).

al-Ḥusāmī, ʿAbd al-Malik. (2010). al-aḥkām al-naḥwīyah al-mabnīyah ʿalá Amn al-labs aw al-khawf minhu (min khilāl sharḥ al-Raḍī ʿalá al-Kāfiyah), *Majallat al-Dirāsāt al-ijtimāʿīyah*, (30), 120-152.

Ibn Ḥamzah, Yaḥyá. (1424). *al-Ṭirāz li-asrār al-balāghah wa-ʿulūm ḥaqā'iq al-iʿjāz* (ʿAbd al-Ḥamīd Hindāwī, taḥqīq 1st ed.), al-Maktabah al-ʿunṣurīyah.

Aldʿdy, Muqbil. (1438). *alāstqbāl al-ʿArabī li-ʿIlm al-lughah*, Markaz takwīn, (in Arabic).

Aldʿdy, Muqbil. (2022). al-ʿalāqah bayna al-ṣarf wa-al-Muʿjam : al-tamāyuz wāltdākhl wa-al-ta'thīr, *Majallat dyāly lil-Buḥūth al-Insānīyah, 86* (2), 334-356, (in Arabic).

al-Zamakhsharī, Maḥmūd. (1410). *al-Qisṭās fī ʿilm al-ʿarūḍ* (Fakhr al-Dīn Qabāwah, taḥqīq 2nd ed.), Maktabat al-Maʿārif.

al-Sāmarrā'ī, Fāḍil Ṣāliḥ. (1428). *maʿānī al-abniyah al-ʿArabīyah* (2nd ed.). Dār ʿAmmār.

Alshlwy, Buraykān, (1432). al-labs : asbābuhu wa-ṭuruq ajtnābh fī al-taqʿīd al-ṣarfī, *Majallat Jāmiʿat Umm al-Qurá li-ʿUlūm al-lughāt wa-ādābihā*, (6), 43-90, (in Arabic).

al-Ṭayyān, Muḥammad. (1415). ʿilm al-aṣwāt ʿinda al-ʿArab, *Majallat Majmaʿ al-lughah al-ʿArabīyah bi-Dimashq, 69* (4), 777-802, (in Arabic).

Ibn ʿUṣfūr, ʿAlī ibn Mu'min. (1987). *al-mumtiʿ al-kabīr fī al-taṣrīf* (Fakhr al-Dīn Qabāwah, taḥqīq 1st ed.), Dār al-Maʿrifah, (in Arabic).

ʿAlī, Nabīl. (1988). *al-lughah al-ʿArabīyah wa-al-ḥāsūb : dirāsah baḥthīyah*, Dār taʿrīb.

ʿAlī, Nabīl. (2001). *al-Thaqāfah al-ʿArabīyah wa-ʿaṣr al-maʿlūmāt*, ʿĀlam al-Maʿrifah.

ʿAlī, Nabīl. (2005). *al-fajwah al-raqmīyah*, ʿĀlam al-Maʿrifah.

ʿAlī, Nabīl. (2009). *al-ʿaql al-ʿArabī wa-mujtamaʿ al-Maʿrifah*, ʿĀlam al-Maʿrifah.

al-Māzinī, Abū ʿUthmān. (1954). *al-Munṣif sharḥ Kitāb al-taṣrīf* (1st ed.). Dār Iḥyā' al-Turāth al-qadīm.

al-Mūsá, Nihād. (1990). Kitāb al-lughah al-ʿArabīyah wa-al-ḥāsūb li-Nabīl ʿAlī (murājaʿat), *al-Majallah al-ʿArabīyah lil-ʿUlūm al-Insānīyah, 38* (10), 34-70.

al-Najjār, Laṭīfah. (1995). *manzilat al-maʿná fī Naẓarīyat al-naḥw al-ʿArabī* [uṭrūḥat duktūrāh ghayr manshūrah], Kullīyat al-Dirāsāt al-ʿUlyā, al-Jāmiʿah al-Urdunīyah, al-Urdun.